الأمم المتحدة

E/C.19/2011/6

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
18 February 2011
Arabic
Original: English

المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية

الدورة العاشرة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠١١

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال المقبلة للمنتدى الدائم، بما في ذلك المسائل التي يُعنى بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمسائل الناشئة

دراسة عن حالة تنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٧

مقدمة من المقرر الخاص

موجز

في الدورة التاسعة للمنتدى الدائم، المعقودة في عام ٢٠٠٩، عين المنتدى السيد لارس - أندرس بير، عضو المنتدى الدائم، مقررا خاصا لإعداد دراسة عن حالة تنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٧. وقام المقرر بزيارة لبنغلاديش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ التقى خلالها مسؤولين حكوميين شتى، منهم وزير الخارجية ووزير الدولة لشؤون أراضي هضبة شيتاغونغ. ويود المقرر أن يتوجه بالشكر إلى حكومة بنغلاديش على ما بذلته من دعم لهذه الدراسة.

وتتضمن الدراسة تقييما للتقدم المحرز في تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ، الذي تم التوقيع عليه في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من جانب حكومة بنغلاديش والحزب السياسي للشعوب الأصلية، بارباتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي، بعد فترة دامت ٢٥ عاما وتخللتها حرب عصابات منخفضة الحدة كرد فعل لما كانت تتعرض له حقوق الشعوب الأصلية من انتهاكات ومن قمع في تلك المنطقة من البلد.

* E/C.19/2011/1.

170311 160311 11-23877 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة ٣

ثانيا – الخلفية العامة للتوقيع على اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ ٤

ثالثا – الإطار الدولي ٦

ألف – إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية ٦

بـاء – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ ..... ٧

جيم – المسائل المتصلة بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية ٧

دال – العنف ونَهَج العسكرة ٨

رابعا – اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ ٨

خامسا – الالتزام السياسي بتنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ ٩

سادساً – حالة تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ ١٠

ألف – المنطقة القبلية المأهولة ١٠

بـاء – التشريعات ١١

جيم – لجنة تنفيذ الاتفاق ١١

دال – مجالس الحكم المحلي لمقاطعات المنطقة/مجالس مقاطعات المنطقة ١٢

هـاء – المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ ١٣

واو – الأراضي ١٤

زاي – إنهاء العسكرة ١٦

حاء – إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة تأهيلهم ١٧

طاء – وزارة شؤون أراضي هضبة شيتاغونغ ١٨

سابعا – تقييم حالة تنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ وآثار ذلك على الوضع في المنطقة ١٩

ثامنا – التوصيات ٢٢

أولا – مقدمة

١ – تقع أراضي هضبة شيتاغونغ في جنوب شرقي بنغلاديش وتستوطنها ١١ من جماعات الشعوب الأصلية[(١)]، يقارب تعدادها ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة[(٢)]، وتختلف اختلافا ملحوظا عن الأغلبية البنغالية من حيث اللغة والثقافة والمظهر البدني والديانة والملبس وعادات الطعام والعمارة وأساليب الزراعة. وفي عام ١٩٧٦، شرع تنظيم شانتي باهيني، وهو الجناح المسلح للحزب السياسي للشعوب الأصلية، باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي، في شن حرب عصابات منخفضة الحدة ضد حكومة بنغلاديش تصديا لما كانت تتعرض له هذه الشعوب من تضييع لاستقلالها الذاتي وحرمان من الاعتراف الدستوري بها، فضلا عن التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وفي عام ١٩٩٧، تم التوقيع على اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ المبرم بين حكومة بنغلاديش وحزب باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي. ويعترف الاتفاق بأراضي هضبة شيتاغونغ بوصفها منطقة قبلية مأهولة، ويقر بمنظومة حوكمتها التقليدية وبالدور الذي يضطلع به زعماء القبائل، ويوفر اللبنات الأساسية للاستقلال الذاتي للمنطقة.

٢ – وبالرغم من انقضاء ثلاث عشرة سنة على توقيع اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ، فإن كثيرا من أحكامه لا يزال دون تنفيذ، أو نُفِّذ جزئيا فقط، بما في ذلك بعض الأحكام البالغة الأهمية، مثل الأحكام المتعلقة بتسوية منازعات الأراضي، وإنهاء العسكرة، وتفويض السلطات إلى المؤسسات المحلية. وتقاعس الحكومات المتعاقبة عن إتمام تنفيذ هذا الاتفاق له عواقب هائلة على الشعوب الأصلية في المنطقة، ومن ثم يلزم لزوما بالغا اتخاذ خطوات فورية وفعالة لتنفيذ الاتفاق بمشاركة من السكان الأصليين للمنطقة.

---

(١) على الرغم من أن اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ يستعمل مصطلح أباجاتي (الذي يعني حرفيا ''أمة فرعية'' أو ''فئة عرقية فرعية'') وليس مصطلح ''الشعوب الأصلية''، فإن هذا التقرير يستعمل مصطلح ''الشعوب الأصلية'' لأن هذا المصطلح ومقابله البنغالي، أدياشي، يتزايد استعمالهما من جانب الشعوب الأصلية نفسها ومن جانب حكومة بنغلاديش، فضلا عن قطاع كبير من المواطنين البنغاليين ووسائط الإعلام. وجدير بالذكر أيضا أن مصطلح ''الشعوب الأصلية/أدياشي'' قد استُخدم في عدد من القوانين والتشريعات والبرامج، بما في ذلك لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٠٠، وقانون المالية لعام ٢٠١٠، وقانون المعاهد الثقافية للفئات العرقية الصغيرة لعام ٢٠١٠، وورقة استراتيجية الحد من الفقر لعام ٢٠١٠. وجماعات الشعوب الأصلية الإحدى عشرة هي: الباوم، والشاك، والشاكما، والخومي، والخيانغ، واللوشاي، والمارما، والمرُو، والبانغخوا، والتانشانغيا، والتريبورا. ويستوطن المنطقة أيضا منذ الفترة البريطانية (١٨٦٠–١٩٤٧) عدد صغير من المهاجرين المنحدرين من شعوب أصلية (منها السانتال والأهوميا والنيبالي – الغورخا) ولكن غير معترف لهم قانونا بصفة الشعوب الأصلية.

(٢) بناء على تعداد عام ١٩٩١.

٣ - وهناك دروس قيمة يوفرها هذا الاتفاق، بما في ذلك عملية تنفيذ، بوصفه نموذجا للاتفاق الذي يعطي للشعوب الأصلية شكلا من أشكال الاستقلال الذاتي. والحالة المتعلقة باتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ مهمة أيضا من حيث أنها توضح التحديات التي تُصادف في تنفيذ أي معاهدة للسلام وكيف أن التأخر في تنفيذها يمكن أن يؤدي إلى استمرار تفشي الانتهاكات لحقوق الإنسان، والتراعات المشوبة بالعنف، والسيطرة العسكرية. ولهذه الأسباب، بادر المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، في دورته التاسعة، إلى تعيين مقرر خاص، هو السيد لارس - أندرس بير[٣]، من أجل إعداد هذه الدراسة، المقرر أن ينظر فيها المنتدى في دورته العاشرة.

٤ - وتعرض الدراسة الإطار الدولي لمعالجة حقوق الشعوب الأصلية ونزاعاتها العنيفة؛ والخلفية العامة للتوقيع على الاتفاق، مع مقدمة تُعرِّف بأبوابه الرئيسية؛ والالتزام السياسي بتنفيذه؛ وحالة تنفيذ أحكامه الرئيسية؛ والتقييم العام لعملية تنفيذه حتى الآن، بما في ذلك آثارها على الحالة في المنطقة؛ وتوصيات موجهة إلى الأطراف المعنية ذات الصلة.

ثانيا - الخلفية العامة للتوقيع على اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ

٥ - كانت أراضي هضبة شيتاغونغ فيما قبل فترة الحكم البريطاني محكومة بنظم حكم ذاتي غير موسومة نسبيا بالطابع الرسمي، وكانت تُعتبر مستقلة. وقد تمكن النفوذ البريطاني من المنطقة على نحو متدرج، وخلال فترة هذا النفوذ، كانت المنطقة تتمتع بالمركز الخاص الذي يضفي عليها صفة المنطقة المتمتعة بالإدارة الذاتية، والمحمية بلائحة عام ١٩٠٠، التي كانت، في جملة أمور، تنظم تنظيما صارما دخول الأشخاص غير المنتمين إلى المنطقة وإقامتهم فيها، وتحظر بيع الأراضي أو نقل ملكيتها إلى غير شعوبها الأصلية[٤]. وخلال فترة الاستعمار البريطاني، ثم فترة السنوات الأولى للحكم الباكستاني للمنطقة، كانت أراضي هضبة شيتاغونغ تعتبر منطقة خاضعة لإدارة خاصة[٥] طبقا لعدة أحكام دستورية، منها قانون حكومة الهند لعام ١٩١٩، وقانون حكومة الهند لعام ١٩٣٥، ودستورا باكستان لعامي ١٩٥٦ و ١٩٦٢. بيد أنه في عام ١٩٦٣، أُلْغي تعديل دستوري المركز الخاص للمنطقة وكذلك قيود الهجرة. وبعد أن أصبحت بنغلاديش مستقلة عن باكستان في عام ١٩٧١،

(٣) هذا المقرر عضو أيضا في اللجنة الدولية لأراضي هضبة شيتاغونغ (http://www.chtcommission.org/).

(٤) لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٠٠، التي لا تزال سارية قانونا حتى الآن، بعد أن أُدخلت عليها تعديلات عديدة، تشكل أساس النظام القانوني والإداري للمنطقة.

(٥) كان يشار إليها على أنها ''أراض متخلفة'' أو ''منطقة مستثناة'' أو ''منطقة قبلية''.

ولدى اعتماد الدستور الأول لبنغلاديش في عام ١٩٧٢، رُفضت مطالبات الشعوب الأصلية بمنح الاستقلال الذاتي للمنطقة وبإعادة إعمال الضمانات الدستورية الخاصة.

٦ - وكان من جراء الرفض لمنح الاعتراف الدستوري، والتعرض طيلة سنوات عديدة للتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي، أن شرع تنظيم شانتي باهيني، الجناح العسكري لباراتيا شاتا غرام جانا سامهاني ساميتي، الحزب السياسي للشعوب الأصلية، في شن حرب عصابات منخفضة الحدة ضد حكومة بنغلاديش في الفترة الأولى من السبعينات. واشتدت هذه الحرب بعد عام ١٩٧٥، حين اغتال أفراد عسكريون الزعيم المؤسس، بانغاباندو شيخ مجيب الرحمن، ووقع انقلاب عسكري استولى فيه نظام عسكري على الحكم. وتصديا لذلك التمرد، نُفِّذ برنامج حكومي للتهجير فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤، جلب عددا يُقدَّر بـ ٠٠٠ ٤٠٠ مستوطن بنغالي إلى منطقة هضبة شيتاغونغ، التي كانت تعاني أصلا من ندرة الأراضي بعد إنشاء سد كابتاي. فقد نجم عن سد كابتاي، الذي اكتمل تشييده في عام ١٩٦٣، غَمر ٤٠ في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في المنطقة وتشريد أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ نسمة من الشعوب الأصلية، انتهى عدد كبير منهم إلى اللجوء الدائم في الهند.

٧ - وأحدث برنامج التهجير تغييرا جسيما في التركيب الديمغرافي لأراضي هضبة شيتاغونغ؛ فقد ارتفعت نسبة البنغاليين في المنطقة من ٢٦ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٤١ في المائة في عام ١٩٨١ (في عام ١٩٥١، لم تكن نسبة البنغاليين تتجاوز تسعة في المائة من السكان). وإضافة إلى ذلك، احتل البنغاليون على نطاق واسع وبصفة غير قانونية أراض تخص الشعوب الأصلية. وزُحزح السكان الأصليون قسرا إلى ما يسمى ''قرى نموذجية''، وتم توطين البنغاليين الذين لم يتيسر استيعابهم في الأراضي التي رُحِّلت أو فرَّت منها الشعوب الأصلية، فيما يسمى ''قرى عنقودية''، توجد عادة بجوار معسكر للجيش حيث تشكل درعا وقائيا للقوات المسلحة. وأدى الترحيل القسري والاحتلال غير القانوني لأراضي الشعوب الأصلية إلى مزيد من التصعيد لحدة النزاع وأصبحت هذه المسألة أحد المصادر الرئيسية لنزاع القائم بين الشعوب الأصلية من ناحية والمستوطنين البنغاليين والجيش البنغالي من الناحية الأخرى[٦].

(٦) Jenneke Arens and Kirti Nishan Chakma, “Indigenous Struggle in the Chittagong Hill Tracts”, in *Between Ashes and Hope: Chittagong Hill Tracts in the Blind Spot of Bangladesh Nationalism*, Naeem Mohaiemen, ed., Drishtipat Writers’ Collective (Dhaka, 2010).

٨ - وحاولت الحكومات المتعاقبة حل هذه المشكلة، التي هي أساسا مشكلة سياسية وعرقية، عن طريق الوسائل العسكرية، ومن ثم أصبحت منطقة هضبة شيتاغونغ في غضون فترة قصيرة منطقة معسكرة عسكرة شديدة. وتفيد التقديرات أن عدد معسكرات الجيش المنتشرة في جميع أنحاء المنطقة يتجاوز ٥٠٠ معسكر. وفي عام ١٩٨٠، أصبح يرابط في المنطقة عدد يقدر بنحو ٣٠ ٠٠٠ من القوات النظامية وشبه العسكرية، وازداد عدد مراكز الشرطة فيها بنسبة الضعف في فترة السنوات الأربع الممتدة من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٠.

٩ - وفي أعقاب حدوث التمرد وما تلاه من العسكرة التي هيمنت على المنطقة، تفشى ارتكاب الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الخاصة بسكانها الأصليين، وذلك من جانب قوات الأمن البنغلاديشية أساسا، ومنها القتل خارج إطار القانون والاحتجاز دون محاكمة والتعذيب والاغتصاب وتدمير المنازل والممتلكات والاحتلال القسري للأراضي الموروثة عن الأسلاف[٧]. وخلال فترة التمرد، فر إلى الهند حوالي ٧٠ ٠٠٠ من أفراد الشعوب الأصلية وأصبح زهاء ١٠٠ ٠٠٠ منهم مشردين داخليا.

١٠ - واستمر هذا النزاع الذي هو مدني في جزء منه وعسكري في جزئه الآخر حتى فترة التسعينات، ولم تتوقف الحرب الأهلية رسميا إلا في عام ١٩٩٧ بتوقيع اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ المبرم بين حكومة بنغلاديش وباراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وفي حين أن الاتفاق حظي بالترحيب من كثيرين بوصفه اتفاقا تاريخيا، فإنه لاقى الرفض من قطاع من السكان الأصليين، بحجة أنه لا يلبي تماما تطلعات الشعوب الأصلية، بما في ذلك مطالبتها بالاستقلال الذاتي الكامل. وشكل هذا الفريق فيما بعد الجبهة الديمقراطية الشعبية المتحدة، وحدث بذلك انشقاق عميق في حركة الشعوب الأصلية. ورفض الاتفاق أيضا الحزب الوطني البنغلاديشي، الذي كان في المعارضة آنئذ، بحجة أنه يشكل استسلاما من جانب الحكومة للمتمردين.

ثالثا - الإطار الدولي

ألف - إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية

١١ - تُعدّ تسوية النزاعات بالوسائل السلمية أمرا ذا أهمية حيوية في عملية حماية حقوق الشعوب الأصلية. ويرد في ديباجة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي

(٧) انظر منظمة العفو الدولية، http://amnesty.name/fr/library/asset.

اعتمدته الجمعية العامة في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧[٨]، عرض للخلفية العامة للتراعات السابقة والراهنة والناشئة بين الشعوب الأصلية والدول، وتتضمن أيضا توجيهات بشأن الكيفية التي يمكن بها تسوية هذه التراعات. ويضم الإعلان مواد تتسم بأهمية خاصة بالنسبة إلى اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ، وتوفر من ثمّ إطارا معياريا لتنفيذه. وتشكل المشاركة الفعالة من جانب الشعوب الأصلية ضرورة جوهرية لتنفيذ هذا النوع من الاتفاقات، بما في ذلك إشراك هذه الشعوب في إعداد الخطط والسياسات والقوانين وفي صياغتها.

باء – اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧

١٢ – صدقت بنغلاديش على عدة معاهدات دولية لحقوق الإنسان، بما فيها اتفاقية منظمة العمل الدولية المتعلقة بالسكان الأصليين والقبليين لعام ١٩٥٧ (الاتفاقية رقم ١٠٧)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

١٣ – ولا تزال اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧ تشكل صكا مفيدا، يغطي مجالات عديدة ذات أهمية رئيسية بالنسبة إلى الشعوب الأصلية. بيد أن من الجدير بالذكر أنه بالرغم من أن بنغلاديش لا تزال طرفا في الاتفاقية رقم ١٠٧، فإن أحكام اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية) مهمة هي الأخرى بالنسبة إلى الوضع في بنغلاديش بالنظر إلى قيمتها كعنصر مُلهم ولأن لجنة الخبراء، التي تراقب تنفيذ كلتا الاتفاقيتين رقم ١٠٧ ورقم ١٦٩، تستهدي بالروح التقدمية التي تميز الاتفاقية رقم ١٦٩ وترفض التوجه الاستيعابي الذي تنطوي عليه الاتفاقية رقم ١٠٧[٩].

جيم – المسائل المتصلة بتسوية التراعات بالوسائل السلمية

١٤ – كثيرا ما تجد الشعوب الأصلية نفسها منخرطة في نزاعات مع المجتمع المهيمن من حولها، تعُزى في معظم الحالات إلى فقدالها لأراضيها ومناطقها ومواردها أو إلى حرمالها من حقوقها المدنية والسياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية[١٠].

---

(٨) امتنعت بنغلاديش عن التصويت على اعتماد الإعلان في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧؛ بيد أنه في مناسبة الاحتفال باليوم الدولي للشعوب الأصلية في العالم في آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعلن رئيس وزراء بنغلاديش تأييد حكومته للإعلان وطلب إلى جميع الأطراف المعنية تقديم الدعم في تنفيذه.

(٩) انظر Raja Devasish Roy, *The ILO Convention on Indigenous and Tribal Populations, 1957 (No. 107) and the Laws of Bangladesh: A Comparative Review, International Labor Organization* (Geneva, 2009).

(١٠) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، حالة الشعوب الأصلية في العالم، الأمم المتحدة (نيويورك، ٢٠٠٩).

١٥ - ومع بروز قضايا الشعوب الأصلية بقدر أكبر في إطار منظومة الأمم المتحدة، اشتدت الحاجة إلى وجود منتدى دولي لتسوية المنازعات والخلافات بشأن ما يوجد من قضايا بين الشعوب الأصلية والدول. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، عقدت مؤسسة طبطيبا، وهي منظمة للشعوب الأصلية مقرها الفلبين، المؤتمر الدولي المعني بتسوية النزاعات وبناء السلام والتنمية المستدامة والشعوب الأصلية. وتتضمن الوثيقة الختامية للمؤتمر، التي يشار إليها باسم ''إعلان مانيلا''، توصيات تفصيلية بشأن بناء السلام، والمساعدة التقنية، والتدريب على أنشطة الوساطة وغيرها من نُهُج معالجة النزاعات، وتقر بالدور البالغ الأهمية الذي تؤديه المرأة في مجال بناء السلام في مجتمعاتها. ولم يجر حتى الآن تنفيذ تلك التوصيات، ولا تزال الحاجة قائمة إلى توفير آليات لتسوية النزاعات في إطار الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني[١٠].

دال - العنف ونَهَج العسكرة

١٦ - من القضايا التي تتكرر إثارتها من جانب الشعوب الأصلية في منتديات الأمم المتحدة قضية اتخاذ العسكرة سبيلا إلى السيطرة على الموارد الطبيعية، بما فيها الأراضي والمعادن والنفط، دون رد أو تعويض. وفي كل منطقة تقريبا من مناطق العالم التي تنشب فيها نزاعات، تلحق بالشعوب الأصلية أضرار شديدة من جراء العنف والعسكرة. وفرض العسكرة في مناطق الشعوب الأصلية يهدد تهديدا مباشرا أسلوب معيشة هذه الشعوب ويعرض بقاءها للخطر. ويُلحق بمجتمعاتها المحلية آثارا كبيرة. ولا تقتصر العسكرة على مجرد الصراع المسلح بل تشمل أيضا أفعال الاغتصاب والتحرش والعنف الجنسيين، التي كثيرا ما تتخذ منها القوات المسلحة استراتيجية لاستهداف النساء.

١٧ - ومن الأساليب الأخرى التي تستخدمها القوات المسلحة لدى احتلالها مناطق الشعوب الأصلية تدمير النسيج الاجتماعي لمجتمعات هذه الشعوب عن طريق اغتيال مراجع السلطة التقليدية فيها، فتُحرم بذلك من قياداتها وتصبح نهبا للاستغلال والتلاعب. وكثيرا ما يكون التشريد إحدى النتائج الأخرى لاشتداد النشاط العسكري في مناطق الشعوب الأصلية. وتُترك جماعات المشردين تلك دون طعام أو مأوى ودون حماية. وتُجبر في حالات كثيرة على النزوح إلى المدن أو إلى غيرها من المناطق[١٠].

رابعا - اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ

١٨ - يشمل اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ أربعة أبواب:

(أ) الباب ألف، تحت عنوان ''عام''، يعترف بأراضي هضبة شيتاغونغ على أنها منطقة قبلية مأهولة. وهو يتناول الالتزامات المتعلقة بإصدار التشريعات ويحدد تفاصيل تشكيل لجنة للإشراف على تنفيذ الاتفاق؛

(ب) الباب باء، المعنون ''مجلس الحكم المحلي لأراضي هضبة شيتاغونغ/مجلس المقاطعة''، يتضمن تفاصيل التعديلات المقترحة لتعزيز السلطات الحالية لمجالس المقاطعات وتوسيع نطاق ولايتها لتشمل مواضيع جديدة؛

(ج) الباب جيم، المعنون ''المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ''، يعرض تكوين وحدة جديدة للسلطة الإقليمية يجري تشكيلها بوصفها مجلسا إقليميا يضم مقاطعات المنطقة الثلاث. وفيما يتعلق بكل من المجلس الإقليمي ومجالس المقاطعات، يتعين تخصيص منصب الرئيس وثلثي مقاعد الأعضاء للشعوب الأصلية؛

(د) الباب دال، المعنون ''إعادة التأهيل والعفو العام ومسائل أخرى''، يتناول مجموعة واسعة النطاق من القضايا، بما في ذلك إعادة تأهيل اللاجئين الدوليين والمشردين داخليا ومقاتلي الشعوب الأصلية ومنح العفو لمقاتلي حروب العصابات وغيرهم ممن شاركوا في الصراع المسلح. أما قضية الأراضي وتسوية المنازعات المتعلقة بها فيرد ذكرها في كل من البابين دال وباء.

١٩ - ومن المهم ملاحظة أنه لم يوضع إطار زمني لتنفيذ شتى أحكام الاتفاق وأنه لم يُتفق على هيئة مستقلة تشرف على تنفيذه[(١١)]. ومن النقاط المهمة أيضا أن الاتفاق لا تحميه أي ضمانات دستورية. وهذا يعني جملة أمور منها أن أي حكومة تكون غير موافقة على نقل السلطات إلى منطقة أراضي هضبة شيتاغونغ، يمكنها، نظريا، أن تضع تشريعات مؤداها نقض الاتفاق أو إضعاف أحكامه على الأقل.

خامسا - الالتزام السياسي بتنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ

٢٠ - في أعقاب توقيع اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ في عام ١٩٩٧، ظلت مقاليد السلطة بأيدي الحزب السياسي ''رابطة عوامي'' لمدة أربع سنوات، أُتخذت خلالها بعض المبادرات لتنفيذ عدد قليل من أحكام الاتفاق. أما الائتلاف الذي تولى الحكم بعد ذلك بقيادة الحزب الوطني البنغلاديشي (٢٠٠١-٢٠٠٦)، فإنه بحكم معارضته للاتفاق كان أكثر نزوعا إلى حل المشاكل في المنطقة بالوسائل العسكرية. وخلال تلك الفترة، تكاثر الإبلاغ عن وقوع

(١١) فيما يتعلق بإزالة معسكرات الجيش، كان من المقرر أن يتم الاتفاق على جدول زمني، ولكن هذا الحُكم قد أُغفل.

انتهاكات لحقوق الإنسان ضد الشعوب الأصلية في المنطقة. واستمر هذا الوضع خلال فترة سريان حالة الطوارئ (٢٠٠٧-٢٠٠٨)، وإن كانت قد أُتخذت آنئذ بضع خطوات إيجابية قليلة، منها عقد عدد من اجتماعات اللجان المختلفة المتعلقة بتنفيذ الاتفاق[١٢].

٢١ - أما حكومة ''التحالف الكبير'' الحالية، التي يقودها حزب ''رابطة عوامي''، فقد جاءت إلى السلطة بعد فوزها الساحق بالانتخابات في أواخر عام ٢٠٠٨ بناء على إعلان انتخابي نص على ما يلي:

> سينفذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٧ تنفيذا تاما. وسيبذل مزيد من الجهود من أجل النهوض بالمناطق القبلية الناقصة النمو، وسيُضطلع ببرامج خاصة على أساس الأولوية لتأمين حقوق هذه المناطق والحفاظ على لغتها وآدابها وثقافتها وأساليب المعيشة التي تتفرد بها[١٣].

٢٢ - وقد تكرر إعلان هذا التعهد في منتديات وطنية ودولية شتى، بما في ذلك في سياق الاستعراض الدوري الشامل لبنغلاديش، الذي أجراه مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٩[١٤].

سادساً - حالة تنفيذ الأحكام الرئيسية لاتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ

٢٣ - لا يتيسر في هذه الدراسة، نظرا لمحدودية الحيز المتاح، عرض وصف تفصيلي لحالة تنفيذ كل حكم من أحكام الاتفاق. ومن ثم يرد أدناه تقييم موجز لمدى ما تم من تنفيذ لبعض أحكام الاتفاق الرئيسية.

ألف - المنطقة القبلية المأهولة

٢٤ - يقر الاتفاق في الباب ألف منه بالحاجة إلى الحفاظ على خصائص أرضي هضبة شيتاغونغ بوصفها منطقة قبلية مأهولة. وقد تحققت بعض الخطوات لصون السمات الخاصة للمنطقة بفضل اعتماد بعض التدابير التشريعية، مثل قانون المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ وقانون لجنة تسوية منازعات الأراضي في المنطقة لعام ٢٠٠١، واستمرار دور

---

(١٢) Ishtiaq Jamil and Pranab Kumar Panday, *The Elusive Peace Accord in the Chittagong Hill Tracts of Bangladesh and the Plight of the Indigenous People*, Commonwealth & Comparative Politics, vol. 46, No. 4, 2008.

(١٣) انظر http://www.albd.org/autoalbd/index.php?option=com_content&task=view&id=367&Itemd=1.

(١٤) A/HRC/11/18/Add.1.

الرؤساء والشيوخ التقليديين في إدارة المنطقة[١٥]. بيد أن استمرار نزوح شعوب غير أصلية من المناطق السهلية إلى المنطقة، وسلب ملكية أراضي الشعوب الأصلية الآيلة إليهم من أسلافهم، وإصدار شهادات إقامة دائمة للمستوطنين البنغاليين، وإدراج المستوطنين البنغاليين في قوائم الناخبين، وغير ذلك من التطورات، تبين بوضوح أن حماية خصائص المنطقة بوصفها منطقة قبلية مأهولة لم تكن شاغلا حقيقيا لدى الحكومات المتعاقبة. ويقول حزب باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي أنه كان هناك تفاهم غير رسمي بين الحكومة والمفاوضين الممثلين للحزب مؤداه أنه سيتم في نهاية المطاق ترحيل المستوطنين على نحو طوعي. و لم يحدث شيء من هذا إطلاقا فضلا عن رفض عرض من الاتحاد الأوروبي للتكفل بلوازم هذا الترحيل.

باء – التشريعات

٢٥ – يشير اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ إلى عدة تدابير بشأن التشريعات الموضوعية في المنطقة، بما في ذلك سنّ القوانين الجديدة وتعديل القوانين واللوائح والممارسات القائمة كي تتوافق مع الاتفاق بناءً على مشورة وتوصيات المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ. ووفقاً لهذا الحكم من أحكام الاتفاق، أصدرت الحكومة قانون المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٨، وقانون (تعديل) مجالس مقاطعات المنطقة لعام ١٩٩٨، وقانون لجنة تسوية منازعات الأراضي في منطقة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ٢٠٠١، وقانون (تعديل) لائحة أراضي هضبة شيتاغونغ لعام ٢٠٠٣. وبرغم أن عملية التشريع الرامية إلى دفع عملية السلام قدماً لا تزال بعيدة عن الاكتمال، فإنه قد تم إصدار بعض القوانين ذات الصلة. بيد أنه في مقابل ذلك تعثرت عملية صوغ القواعد والأنظمة، بما فيها أنظمة المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ[١٥].

جيم – لجنة تنفيذ الاتفاق

٢٦ – يقضي الاتفاق بتشكيل لجنة للتنفيذ تُسند إليها ولاية مراقبة تنفيذ الاتفاق. ويقوم بترشيح أعضاء اللجنة رئيس الوزراء، ورئيس فرقة العمل المعنية بإعادة تأهيل العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا، ورئيس حزب باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي. وقد شُكلت اللجنة أولاً في عام ١٩٩٨ ولكن وجودها لم يستمر بعد أن تولى السلطة الحزب

(١٥) Raja Devasish Roy, “Implementation Status of the Chittagong Hill Tracts Accord of 1997”, in *The Chittagong Hill Tracts: The Road to a Lasting Peace*, Victoria Tauli Corpuz et. al (eds.), Tebtebba Foundation, (the Philippines, 2000).

الوطني البنغلاديشي في عام ٢٠٠١. وأعادت الحكومة الحالية تشكيل اللجنة في أيار/مايو عام ٢٠٠٩، بيد أنها لم تُعقد منذ ذلك الوقت إلا عددا قليلا من الاجتماعات.

دال – مجالس الحكم المحلي لمقاطعات المنطقة/مجالس مقاطعات المنطقة

٢٧ – أُنشئت بموجب قوانين مجالس مقاطعات المنطقة لعام ١٩٨٩ (القوانين التاسع عشر والعشرون والحادي والعشرون لعام ١٩٨٩) ثلاثة مجالس متطابقة السلطات على مستوى المقاطعات، مع حفظ ثلثي مقاعد العضوية ومنصب الرئيس للقبائل. وخُوِّلت المجالس سلطة محدودة على ٢١ مجالا من مجالات الاختصاص، تشمل التعليم الابتدائي، والمرافق الصحية، والشرطة المحلية، وسلطة الموافقة على عمليات نقل ملكية الأراضي.

٢٨ – وعُدِّلت قوانين مجالس المقاطعات في عام ١٩٩٨، وفقا لأحكام الاتفاق، بما يخول لها من السلطة ويضفي عليها من الاستقلال الذاتي ما يفوق ما كان لها منهما من قبل، عن طريق زيادة عدد المواضيع المنقولة إلى سلطتها من ٢١ موضوعا إلى ٦٨ موضوعا في ٣٣ مجالاً من مجالات الاختصاص، وتعزيز سلطتها في مجالات إدارة الأراضي، والشرطة المحلية، والغابات، والتعليم الثانوي، والميزانيات، وعدة مجالات أخرى. وقبل توقيع الاتفاق، كان قد نُقل إلى سلطة مجالس المقاطعات ١٥ موضوعا في ١٠ من مجالات الاختصاص؛ ولم يُنقل إلى المجالس منذ عام ١٩٩٨ سوى خمسة مواضيع أخرى في ثلاثة مجالات[١٦]. ومن الواضح أن هناك أمورا عديدة بالغة الأهمية ما زال يتعين أن تصبح تحت سلطة المجالس.

٢٩ – ويقوم بانتخاب أعضاء مجالس المقاطعات الأشخاص القبليون وغير القبليين المقيمون إقامة دائمة في المقاطعات المعنية. بيد أنه باستثناء الانتخاب الأول الذي أجري في عام ١٩٨٩ وكان مثيرا للجدل بعض الشيء[١٧]، ما برحت المجالس تُدار حتى الآن بواسطة أشخاص تعينهم الحكومة ولم تجر انتخابات أخرى منذ توقيع الاتفاق. وإحدى المسائل المتصلة بانتخابات مجالس المقاطعات هي مسألة قائمة الناخبين. فالاتفاق يقضي بإعداد قائمة للناخبين تضم المقيمين إقامة دائمة في المقاطعات الثلاث، أي الأفراد الذين لهم عنوان محدد وملكية صحيحة قانونا لأراض في المنطقة. وتم إعداد قائمة للناخبين قبل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠١، ضمت بعض المستوطنين البنغاليين غير المقيمين إقامة دائمة، ومن ثم رفضها حزب باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي. وهناك مسألة أخرى هي مسألة ”ذوي

(١٦) PCJSS, “*The status of the Chittagong hill tracts Accord and the latest situation in the Chittagong hill tracts*”, 16 February 2009.

(١٧) انظر Chittagong Hill Tracts Commission, “Life is Not Ours”: Land and Human Rights in the Chittagong Hill Tracts: Bangladesh (The Netherlands, 1991).

الإقامة الدائمة''. فبالنظر إلى أن نسبة كبيرة من مستوطني المنطقة البنغاليين المشمولين بكفالة الحكومة لديهم وثائق تسجيل عقاري لبعض الأراضي، وبالنظر إلى مسألة ما إن كان كثير من صكوك الملكية الموجودة في حوزة المستوطنين صحيحا أصلا، هناك تخوفات من أن كثيرا من المستوطنين البنغاليين سيُدرجون مرة أخرى في أي قائمة جديدة يجرى إعدادها للناخبين. ومن ثم فإن مسألة قائمة الناخبين لا تزال بغير حل.

٣٠ - ومن المهم إضافة إلى ذلك أن يُكفل للأعداد القليلة نسبيا للناخبين المنتمين إلى الفئات العرقية الأصغر تعدادا أن يكون لهم صوت فعلي في اختيار مرشحيهم. وفي تموز/يوليه ٢٠١٠، أعلنت الحكومة أنها ستجري انتخابات لمجالس المقاطعات والمجلس الإقليمي عقب صدور حكم قضائي نهائي بشأن عدم دستورية قانون المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٨ (انظر الفقرة ٣٢ أدناه)، وأنها ستأخذ في الاعتبار اقتراحا مؤداه ألا يصوت الناخبون إلا للمرشحين المنتمين إلى نفس فئاتهم العرقية[١٨].

هاء - المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ

٣١ - ينص الاتفاق على إنشاء مجلس إقليمي. ومثلما في حالة مجالس المقاطعات، يُحتفظ للقبائل بمنصب رئيس المجلس وبثلثي مقاعد العضوية. ويُنتخب أعضاء المجلس انتخابا غير مباشر من جانب أعضاء مجالس المقاطعات الثلاثة، ولكن بما أنه لم تجر انتخابات لهذه المجالس، فإن كل أعضاء المجلس الحاليين معينون من قِبل الحكومة. وللمجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ سلطة إشرافية وتنسيقية على أمور من قبيل الأنشطة الإنمائية، والإدارة العامة، ومجالس المقاطعات، ومجالس الحكم المحلي، وهيئة تنمية أراضي هضبة شيتاغونغ، والقانون العرفي، والعدالة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، يختص المجلس بإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن التشريعات المتعلقة بالمنطقة. بيد أنه على صعيد الممارسة العملية، لم يتسنَّ للمجلس أن يؤدي دوره أداء فعالا[١٩].

٣٢ - وفي ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قضت المحكمة العالية لبنغلاديش بأن قانون المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ لعام ١٩٩٨ غير دستوري وغير قانوني من حيث أنه يخلّ بحرمة دولة ذات كيان موحد. وقضت المحكمة العالية في حكمها أيضا بعدم دستورية بضع مواد من القوانين المعدلة الثلاثة لمجالس المقاطعات لعام ١٩٩٨، وذلك بناءً على دعوى

(١٨) The Daily Jugantor, Dhaka, 5 July 2010.

(١٩) PCJSS, Report on the Implementation of the *Chittagong hill tracts* Accord (Rangamati, 2004); Raja Devasish Roy, *The ILO Convention on Indigenous and Tribal Populations*, 1957 (No. 107) and the Laws of Bangladesh: A Comparative Review, ILO (Geneva, 2009).

استئنافية رُفعت في عام ٢٠٠٠[٢٠]. ويشمل هذا المادة التي تقول بأنه يتعين على المستوطنين البنغاليين أن يحصلوا على شهادات للإقامة الدائمة من الرئاسة التقليدية للشعب الأصلي في المنطقة ذات الصلة، وكذلك المادة التي تنص على أنه لا يجوز للشخص غير المنتمي إلى الشعوب الأصلية أن يصوت في انتخابات المجالس دون أن تكون تحت تصرفه أرض ملكيتها مسجلة تسجيلا صحيحا، والأحكام التي تجيز حجز مناصب الفئة الثالثة والفئة الرابعة في المجالس للشعوب الأصلية. وطعنت الحكومة في هذا الحكم وأوقفت نفاذه دائرة الاستئناف في المحكمة العليا ريثما يتم النظر في الطعن.

واو – الأراضي

٣٣ – هناك إقرار على نطاق واسع بأن قضية الأراضي هي أخطر القضايا الماثلة في أراضي هضبة شيتاغونغ، في ضوء ما حدث ولا يزال يحدث بمعدل يبعث على الجزع من فقدان الشعوب الأصلية للأراضي التي آلت إليها من أسلافها، وذلك نتيجة لطرد هذه الشعوب من أراضيها تلك ومصادرتها عن طريق مشاريع التنمية وعن طريق الاحتلال من جانب القوات المسلحة. وبغية معالجة المشاكل المتصلة بالأراضي، ينص الاتفاق على جملة أمور منها إنشاء لجنة عقارية للأراضي تُسند إليها ولاية تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي، بما في ذلك سلطة إبطال عقود تأجير الأراضي لغير الأشخاص القبليين والمحليين.

٣٤ – وتم تعيين أول رئيس للجنة العقارية في عام ١٩٩٩، ولكن اللجنة ظلت، من الناحية الفعلية، عاطلة عن العمل حتى شهر تموز/يوليه ٢٠٠٩ الذي عُين فيه رئيسها الحالي. وبالإضافة إلى سلطة الفصل في منازعات الأراضي عن طريق مراعاة القوانين العرفية والتقاليد والإجراءات المحلية، خُوِّلت للجنة سلطة إبطال حقوق ملكية الأراضي التي تكون قد مُنحت على نحو غير قانوني. وتسترشد اللجنة في عملها بالاتفاق وبقانون لجنة تسوية المنازعات المتصلة بالأراضي في منطقة هضبة شيتاغونغ لعام ٢٠٠١. بيد أن عددا من أحكام هذا القانون مناقض للاتفاق، وبعد فترة وجيزة من صدور القانون، قدم المجلس الإقليمي إلى الحكومة قائمة تعديلات مقترحة، بما في ذلك تعديل سلطات رئيس اللجنة التي تكاد تخوله حق النقض، ومعالجة الجوانب غير المتيقنة بشأن مدى ولاية اللجنة على الأراضي الحرجية وأراضي الحرث الصالحة للزراعة موسميا والمعروفة باسم الأراضي المتطرفة[٩]. وتشكل مسألة تعديل قانون اللجنة العقارية أحد العوامل التي تعوق اللجنة عن أداء وظائفها على الوجه

(٢٠) ومع ذلك، رفضت المحكمة العليا دعوى استئنافية أخرى، قُدِّمت في عام ٢٠٠٧، وطالبت باعتبار الاتفاق غير قانوني.

السليم؛ وقد اتفق الأعضاء المنتمون إلى الشعوب الأصلية على عدم بدء العمل إلى أن تُزال أوجه التباين بين القانون وأحكام الاتفاق عن طريق إجراء تعديلات قانونية.

٣٥ - وقد أثارت القرارات التي اتخذتها اللجنة العقارية مؤخرا، وأعلنها رئيسها دون موافقة أعضاء اللجنة المنتمين إلى الشعوب الأصلية، انتقادات كثيرة من جانب الشعوب الأصلية في المنطقة ومن جانب منظمات المجتمع المدني. فأولا، أُعلن أنه سيتم إجراء مسح عقاري في المنطقة قبل تسوية المنازعات المتعلقة بالأراضي. وقد أوجد هذا الإعلان تخوفا من أن من يحتلون أراضي الشعوب الأصلية حاليا على نحو غير قانوني سيُسَّجلون على أنهم حائزو هذه الأراضي ثم ملاكها القانونيون في نهاية المطاف، بينما سيُستبعد من سجلات المسح من تم تشريده من الأفراد والجماعات. وبعد أشهر من الاحتجاج ضد هذا القرار، أعلنت الحكومة أن المسح قد أُلغي وأن البت في ملكية الأراضي سيتم قبل إجراء المسح.

٣٦ - ودعت اللجنة العقارية أيضا إلى أن تقدم الأطراف المتضررة شكاواها، بدون أن تحصل اللجنة على موافقة أعضائها المنتمين إلى الشعوب الأصلية بشأن عملية الاستماع إلى تلك الشكاوى. وأسفر هذا عن تقديم شكاوى معظمها من مستوطنين بنغاليين ممن يحتلون عادة أراضي تخص الشعوب الأصلية. وقد عمدت الشعوب الأصلية ومنظماتها الرئيسية الاجتماعية والسياسية إلى مقاطعة هذا الإجراء الذي أثار الاختلاف. وأصدرت اللجنة فيما بعد إخطارات إلى الشعوب الأصلية تطلب إليهم فيها المثول أمامها بهذا الصدد؛ وحذرت من أن من يمتنع عن المثول أمامها يتعرض لخطر البت في قضيته في غيبته. ونتيجة لذلك، سادت أوهام شديدة حول احتمال فقدان الشعوب الأصلية لحقوق ملكيتها لأراضيها على نطاق واسع عن طريق هذا الإجراء الذي يُدَّعى أنه إجراء قانوني[٢١].

٣٧ - وفيما يتعلق بإلغاء عقود إيجار مزارع المطاط وغيرها من المزارع التجارية لغير السكان القبليين والمحليين، في الحالات التي ظلت فيها الأراضي غير مستغلة على الوجه السليم لما يزيد عن عشر سنوات، أوصت اللجنة البرلمانية المعنية بشؤون المنطقة، في تموز/يوليه ٢٠٠٩، بإلغاء تلك العقود، بما في ذلك لمساحات جاوزت ٠٠٠ ٤٥ فدان من الأراضي في مقاطعات الهضبة الثلاث. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٩، كان قد أُفيد بإلغاء إيجارات ١٧٥ ٨ فدانا من الأراضي، وبأنه أصبح في حكم المعلوم أن إيجارات ٠٠٠ ١٥ فدان أخرى على وشك الإلغاء الفوري[٢٢]. ويرى كثير من السكان الأصليين أن هذه الإفادات لا أساس

(٢١) لجنة أراضي هضبة شيتاغونغ، مذكرة مرفوعة إلى رئيس الوزراء بشأن حوادث باغايهات/خاغراشاري وأنشطة اللجنة العقارية ٢٠١٠.

(٢٢) http://www.thedailystar.net/newDesign/latest_news.php?nid=18725.

لها من الواقع وأن ما أُلغي بالفعل من هذه الإيجارات هو عدد قليل جدا. وفي بضع حالات، يُدَّعى أن بعض الأراضي الملغي إيجارها قد أُجِّرت مرة أخرى بدلا من إعادتها إلى مالكها الأصلي.

٣٨ - وإحدى المسائل البالغة الأهمية والشديدة الحساسية في الوقت نفسه فيما يتعلق برد الأراضي إلى الشعوب الأصلية وفقا لأحكام ومقاصد الاتفاق وديباجته التي تقضي بالحفاظ على السمات الخاصة للمنطقة بوصفها منطقة قبلية مأهولة، هي مسألة الترحيل الطوعي للمستوطنين البنغاليين إلى مناطق خارج أراضي هضبة شيتاغونغ. وقد طُرحت عدة اقتراحات بشأن عملية الترحيل تتوخى الحفاظ على كرامة المستوطنين وتيسير إعادة تأهيلهم على الوجه المناسب[٢٣]، ولكن لم يتضح وجود أي مبادرة من جانب الحكومات المتعاقبة لبدء عملية من هذا القبيل. ومن المعلوم أن البرلمان الأوروبي سبق أن عرض تقديم دعمه لعملية الترحيل تلك[١٧].

زاي - إنهاء العسكرة

٣٩ - ينص الاتفاق على أن تُسحب على مراحل من المنطقة إلى مناطق تجميع دائمة جميع معسكرات الجيش المؤقتة، وقوات الأنصار (قوات شبه عسكرية)، وفرقة الدفاع عن القرى، باستثناء وحدة بنادق بنغلاديش[٢٤]، وست منشآت أو مواقع تجميع دائمة محددة تابعة للجيش، وعلى أن يوضع حد زمني لهذا الغرض. وبالنظر إلى أن أغلبية انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الشعوب الأصلية في المنطقة تعزى إلى ضخامة وجود القوات الأمنية، وإلى تأثير القوات المسلحة على أنشطة الإدارة المدنية والأنشطة الإنمائية في المنطقة، فإن هذا الحكم من أحكام الاتفاق يُعتبر حكما بالغ الأهمية بالنسبة إلى إعادة الأحوال إلى طبيعتها في أراضي هضبة شيتاغونغ.

٤٠ - ويقدِّر حزب باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي سامييتي عدد معسكرات القوات المسلحة التي تم سحبها حتى تاريخه بحوالي ٧٤ معسكرا، من مجموع يجاوز ٥٠٠ معسكر

---

(٢٣) انظر Shapan Adnan, *Migration, Land Alienation and Ethnic Conflict: Causes of Poverty in the Chittagong Hill Tracts of Bangladesh*, Dhaka, Research and Advisory Services (2004); Chittagong Hill Tracts Commission, *The Chittagong Hill Tracts Commission concludes second mission, press release, February 2009*.

(٢٤) أعيد تشكيل وحدة بنادق بنغلاديش التابعة لقوات أمن الحدود في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ وأصبح اسمها حرس حدود بنغلاديش.

(مؤقت) للقوات المسلحة[٢٥]؛ بينما تفيد الحكومة بأنه تم حتى الآن سحب ٢٠٠ معسكر[٢٦] على مراحل منذ توقيع الاتفاق. ومن الجدير بالملاحظة أن الحكومة لم تقدم قائمة بالمعسكرات التي أزيلت، رغم تلقّيها عدة طلبات لذلك من حزب بارباتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي. وأحدث ما تم من تفكيك لمعسكرات القوات المسلحة جرى في منتصف عام ٢٠٠٩، وشمل إغلاق ٣٥ معسكرا. بيد أنه يُدَّعى أن بعض هذه المعسكرات قد أعيد إنشاؤه أو الاستعاضة عنه بمعسكرات أخرى من جانب قطاعات أخرى من القوات المسلحة. وينبغي ملاحظة أنه لم يجر إطلاقا إعلان حد زمني لسحب المعسكرات التابعة للقوات المسلحة.

حاء – إعادة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم وإعادة تأهيلهم

٤١ – ينص الاتفاق على إعادة حوالي ٠٠٠ ٧٠ فرد من الشعوب الأصلية إلى ديارهم، كانوا قد فروا إلى ولاية تريبورا الهندية إبان فترة التمرد، وعلى إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد، وكذلك على إعادة تأهيل أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ مشرد أصبحوا بلا مأوى ومعوزين من جراء عمليات مكافحة التمرد، بما في ذلك عمليات التهجير والإجلاء القسري.

٤٢ – وفي حالة اللاجئين الدوليين، بدأت آخر عملية من عمليات الإعادة إلى الوطن في عام ١٩٩٤، حين وقّعت الحكومة وزعماء اللاجئين من الشعوب الأصلية اتفاقا إجماليا يضم ١٦ نقطة، تبعه اتفاق إجمالي آخر مؤلف من ٢٠ نقطة في عام ١٩٩٧، وتُحدد فيهما مجموعة الاستحقاقات المقدمة من حكومة بنغلاديش إلى العائدين القبليين من الهند[٢٧]. وينص الاتفاق على استمرار عمليات إعادة اللاجئين إلى ديارهم وإعادة تأهيلهم. وكان المتوخى بفرقة العمل المعنية بإعادة تأهيل العائدين من اللاجئين والمشردين داخليا أن تزيد من سرعة عملية إعادة التأهيل؛ وقد عاد إلى المنطقة حاليا جميع اللاجئين الدوليين. ووُفِّرت للاجئين معظم التسهيلات الاقتصادية المنصوص عليها في الاتفاق الإجمالي المؤلف من ٢٠ نقطة، مثل حصص الأغذية والنقود اللازمة لبناء المنازل وللماشية. بيد أن حوالي ٠٠٧ ٩ أسرة لم تتمكن من استعادة جزء على الأقل من منازلها وأراضيها الأصلية بسبب

(٢٥) انظر PCJSS, Report on the Implementation of the Chittagong Hill Tracts Accord (Rangamati, 2004); PCJSS, Report on Present Status of Implementation of the Chittagong Hill Tracts Accord and Overall Situation in the Chittagong Hill Tracts (February 2010, unpublished).

(٢٦) http://www.thedailystar.net/newDesign/news-details.php?nid=100422.

(٢٧) هناك مجموعات أخرى من العائدين القبليين قبل ذلك التاريخ، بما في ذلك بضعة آلاف عادوا من ولاية ميزورام في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ بناء على تفاهمات شفوية ولكن بدون اتفاقات خطيّة.

احتلال المستوطنين أو القوات المسلحة لها؛ وأصبح هؤلاء اللاجئين معتمدين على حصص الأغذية التي تقدمها الحكومة. ولم يكتمل أيضا تنفيذ عدد من أحكام الاتفاق الأخرى، بما في ذلك بنود الإعفاء من القروض، وإعادة موظفي الحكومة إلى وظائفهم، ونقل المدارس والأسواق إلى مواقعها الأصلية[٢٨].

٤٣ - وفي حين أن إعادة اللاجئين الدوليين إلى ديارهم وإعادة تأهيلهم قد نُفِّذ معظمهما، وليس كلهما، فإنه لم تُتخذ خطوات عملية لإعادة تأهيل المشردين داخليا. وإحدى العقبات الكبرى أمام إعادة تأهيل هؤلاء هي الخلاف على من يستأهل صفة المشرد داخليا. وفي عام ٢٠٠٠، أعدت فرقة العمل المعنية باللاجئين والمشردين داخليا قائمة أدرجت فيها ٢٠٨ ٩٠ أسر من الشعوب الأصلية و ١٥٦ ٣٨ أسرة بنغالية بوصفها أسراً مشردة داخليا وأوصت ببرنامج شامل لتسوية هذا الوضع. ونددت حزب باراتيا شاتاغرام جانا سامهاتي ساميتي ورابطة رعاية لاجئي الجوما باحتواء القائمة على المستوطنين البنغاليين الذين تم جلبهم إلى المنطقة في إطار برنامج التهجير الذي نُفذ فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٤، وقاطعا الاجتماعات التالية لفرقة العمل. ووفقا لما يفيد به ذلك الحزب، قررت فرقة العمل بالإجماع، في اجتماع عقد في عام ١٩٩٨، ألا يُعتبر من المشردين داخليا سوى السكان القبليين[٢٩]. وفي عام ٢٠٠٩، أعيد تشكيل فرقة العمل ولكن تعريف المشرد داخليا لا يزال غير محسوم، ومن ثم لا يزال هذا الحكم من أحكام الاتفاق غير منفذ.

طاء - وزارة شؤون أراضي هضبة شيتاغونغ

٤٤ - بغية معالجة جميع المسائل الإدارية والإنمائية الرئيسية المتصلة بأراضي هضبة شيتاغونغ، أُدرج في الاتفاق النص على إنشاء وزارة مستقلة لشؤون تلك المنطقة، يرأسها شخص من الشعوب الأصلية وتدعمها بالمشورة لجنة استشارية، وأنشئت هذه الوزارة رسميا في عام ١٩٩٨. وعُيّن أحد أعضاء البرلمان المنتمين إلى الشعوب الأصلية وزيرا برتبة العضو في مجلس الوزراء، وتم تشكيل اللجنة الاستشارية[٣٠]. بيد أنه في ظل الحكومات التي تعاقبت منذ ذلك الحين، أُبقيت المسؤولية المباشرة لهذه الوزارة تحت سيطرة رئيس الوزراء، ويكاد يكون كل المسؤولين فيها من غير المنتمين إلى الشعوب الأصلية. ومنذ ذلك الوقت، ظل وزراء شؤون

(٢٨) PCJSS, Report on the Implementation of the Chittagong Hill Tracts Accord (Rangamati, 2004).

(٢٩) PCJSS, Report on Present Status of Implementation of the Chittagong Hill Tracts Accord and Overall Situation in the Chittagong Hill Tracts (February 2010, unpublished).

(٣٠) لم تكن هناك لجنة استشارية طوال عهد الحكومة التي كان يقودها الحزب الوطني البنغلاديشي (٢٠٠١-٢٠٠٦).

أراضي هضبة شيتاغونغ المنتمون إلى الشعوب الأصلية في مرتبة نائب وزير أو وزير دولة، ولم تمنح لهم، إلا مؤخرا، رتبة الوزير في مجلس الوزراء بكامل صفتها. وعلاوة على ذلك، هناك حالات لم يبدُ فيها أن الوزارة تعمل لصالح سكان المنطقة الأصليين. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، على سبيل المثال، أصدرت الوزارة رسالة مثيرة للجدل إلى مختلف السلطات الحكومية في المنطقة توجه فيها هذه السلطات إلى عدم استعمال كلمة ''أديباشي'' بل كلمة ''أباجاتي''[(١)].

سابعا – تقييم حالة تنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ وآثار ذلك على الوضع في المنطقة

٤٥ – من الواضح بعد انقضاء ثلاثة عشر عاما على توقيع الاتفاق، أن كثيرا من أحكامه البالغة الأهمية لا تزال دون تنفيذ أو لم يُشرع في تنفيذها إلا بقدر جزئي، وبخاصة الأحكام الرامية إلى تفعيل وتمكين الإدارة المدنية، بما في ذلك المجالس التي تحظى فيها الشعوب الأصلية بالأغلبية والإدارة التقليدية التي يمارسها الرؤساء (الراجاوات) والشيوخ والزعماء المحليون (الكاربـاري)، وتسوية منازعات الأراضي، ورد أراضي الشعوب الأصلية المستحوذ عليها بصورة غير قانونية إلى تلك الشعوب. ومن ثم فإن الشوط الذي يتعين قطعه وصولاً إلى الغاية المنشودة من الاتفاق، وهي تأسيس نظام إقليمي للحكم الذاتي والحفاظ على المنطقة بصفتها ''منطقة قبلية مأهولة''، لا يزال شوطا طويلا. وقد تجددت توقعات إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق عندما تولت الحكومة الحالية مقاليد الأمور بعد إصدارها إعلانا انتخابيا تعهدت فيه بتنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما في غضون فترة ولايتها، التي تنتهي في عام ٢٠١٣. بيد أنه على الرغم من الالتزامات الوطنية والدولية وكذلك التأكيدات المتواصلة بشأن مقاصد الحكومة، فإن معظم الأحكام البالغة الأهمية من الاتفاق لم تنفّذ بعد بالقدر الكافي.

٤٦ – والسبب في عدم تنفيذ الاتفاق يتجاوز نطاق الحزب السياسي الذي يتولى مقاليد الحكم حاليا. فلا تزال العسكرة تهيمن على المنطقة هيمنة ثقيلة، وما برحت تتوالى ادعاءات مستمرة ومطردة بأن الجيش يتدخل في الشؤون المدنية في المنطقة. فالعملية المسمّاة ''أوتورون (الإنهاض)''، والمدعى أنها برنامج لمكافحة التمرد، تعطي سلطات مركّزة للمسؤولين العسكريين، على الرغم من أنه لم يُسجل حدوث أي تمرد في المنطقة منذ تطبيق تدابير وقف إطلاق النار في أوائل التسعينات. وفي ظل الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي الراهن في بنغلاديش، يمثل الجيش إحدى أشد المؤسسات سطوة في ذلك البلد، وهو في معظم الحالات محصَّن من النقد أو التدقيق على الصعيد العام، بما في ذلك من جانب المحكمة العليا لبنغلاديش. ولا حاجة إلى القول بأن الجيش، بما له من نفوذ وسطوة شاسعين على المجتمع

البنغلاديشي عموما، وعلى أراضي هضبة شيتاغونغ خصوصا، لا يزال يعارض إحراز أي قدر يعتد به من التقدم في تنفيذ الاتفاق.

٤٧ - وبنغلاديش بلد يعاني من التمزق من جوانب كثيرة. فلا يكاد يوجد فيما يبدو أي قدر من الإجماع بين الأحزاب السياسية الرئيسية. والحزب الوطني البنغلاديشي يتخذ من الاتفاق موقف النقد منذ البداية و لم يحدث أن تردد إطلاقا في استخدام موضوع أراضي هضبة شيتاغونغ في جني الفوائد الانتخابية على الصعيد الوطني. وبالنظر إلى النتائج الانتخابية السلبية المحتملة، وقلّة الدعم أو انعدامه من جانب حزب المعارضة الرئيسي، يتضاءل الحافز الذي يمكن أن يدفع رابطة عوامي إلى تنفيذ الاتفاق. ويضاف إلى ذلك أن بنغلاديش دولة شديدة المركزية، تُملي فيها دكا معظم القرارات الرئيسية. وهذا يضع الجهاز البيروقراطي في موقف شديد الصعوبة من حيث قدرته على التأثير على عمليات صنع القرار وتنفيذ السياسات التي تضطلع بها الحكومة.

٤٨ - ويؤدي عدم إحراز تقدم يُعتد به في هذا المجال إلى تزايد الشعور بالإحباط وخيبة الأمل لدى الشعوب الأصلية في المنطقة. ومما يعصف بالثقة المتهاوية في صدق مقاصد الحكومة أو قدرتها السياسية على تنفيذ الاتفاق تنفيذا تاما ما يحدث من تطورات ومبادرات تنتهك روح الاتفاق أو تناقضها.

٤٩ - ويتواصل أيضا ورود تقارير تفيد بوقوع أنواع أخرى من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، تُرتكب أساسا ضد السكان الأصليين، ولها حسب ما يبدو نمط مطرد في المنطقة. وتشمل هذه الانتهاكات حالات الاعتقال التعسفي، والتعذيب، والإعدام خارج نطاق القانون، والتحرش بنشطاء حقوق الإنسان، والتحرش الجنسي. وفي معظم الحالات، تُرتكب هذه الانتهاكات دون أن يتعرض مرتكبوها لطائلة العقاب[٣١]. ومن الأمور التي تسبب مزيدا من القلق تصاعد التوترات الطائفية وحوادث العنف بين الشعوب الأصلية وطائفة المستوطنين في المنطقة. فقد أسفرت حادثة من حوادث العنف الطائفي وقعت مؤخرا في باغايهات وخاغراشاري في شباط/فبراير ٢٠١٠ عن تدمير حوالي ٥٠٠ مسكن حرقاً، معظمها يخص الشعوب الأصلية، ومقتل ثلاثة أفراد على الأقل. وقد عَلَت مزاعم قوية بحدوث مشاركة مباشرة من أفراد الجيش في الاعتداءات التي تعرضت لها منازل الشعوب

(٣١) انظر Kapaeeng Foundation, *Human Rights Report 2007-2008 on Indigenous Peoples in Bangladesh* (Dhaka, 2009); International Work Group for Indigenous Affairs, *The Indigenous World 2010* (Copenhagen, 2010).

الأصلية[٣٢]. وعلى الرغم من اطراد الضغوط الوطنية والدولية على الحكومة لكي تبدأ تحقيقا مستقلا ونزيها في تلك الحادثة، لم يُشرع حتى الآن في أي عملية من هذا القبيل.

٥٠ - ورغما عن صعوبة التحقق على وجه الدقة من عدد أفراد القوات العسكرية المنتشرة في أراضي هضبة شيتاغونغ، فإنه من واقع شهادة المسؤولين العسكريين، يوجد ثلث الجيش قيد النشر في هذه المنطقة التي تبلغ نسبتها عُشراً واحدا من مجموع أراضي البلد. وهذا كمٌّ مفرط بأي معيار من المعايير، خصوصا وأن هذا يوجد في بلد لا يخوض حرباً ويسود السلام بينه وبين جيرانه ولا تتفشى في أنحائه حالة تمرد.

٥١ - وقد أصبحت النزاعات الداخلية في أوساط الجماعات السياسية للشعوب الأصلية في المنطقة، وفيما بين الشعوب الأصلية والمستوطنين البنغاليين، حجة يُبرر بها استمرار القبضة العسكرية على المنطقة والتأخر في تنفيذ الاتفاق. ومن ثم فإنه بدلا من تقليص سلطات القوات المسلحة في المنطقة وفقا للاتفاق عن طريق تفعيل السلطات ونقلها تماما إلى الإدارة المدنية المحلية والمؤسسات المختصة بالمنطقة، فضلا عن إزالة جميع المعسكرات المؤقتة للقوات المسلحة، ما برح يحدث مزيد من التعزيز لسيطرة القوات المسلحة. وهذا يشمل الإبقاء على ''عملية أتورون''، التي هي أمر تنفيذي يخوّل للقوات المسلحة حقوق التدخل في الأمور المدنية الخارجة عن صحيح اختصاصها. ومما يضاعف القلق أيضا من تعزيز السيطرة العسكرية، استمرار دور القوات المسلحة في مجال الأنشطة الإنمائية مثل إنشاء الطرق وتوزيع حصص الأغذية في إطار ما يسمى برنامج التهدئة، فضلا عن مقترح غير رسمي قُدم مؤخرا من شعبة القوات المسلحة في مكتب رئيس الوزراء لإنشاء محفل للإدارة الاستراتيجية. وسيشمل هذا المحفل وجودا كبيرا لمسؤولين من القوات المسلحة ومن قطاع الاستخبارات[٣٣]، وستتمثل مسؤولياته الرئيسية في صوغ مبادرات متكاملة، ومقررات تتعلق بصنع السياسات، وخطة عمل بشأن جميع المسائل المتصلة بأراضي هضبة شيتاغونغ[١٨].

(٣٢) انظر Chittagong Hill Tracts Commission, Memo to the Prime Minister on the Baghaihat/Khagrachari incidents and activities of the Land Commission (2010); Amnesty International, Bangladesh: Investigate army's alleged involvement in human rights abuses in Chittagong Hill Tracts, press release (February 2010).

(٣٣) من المقترح أن تضم عضوية المحفل ممثلين من شعبة القوات المسلحة، واستخبارات الأمن الوطني، والمديرية العامة لاستخبارات القوات، ومقر قيادة الجيش، فضلا عن ممثلين رفيعي الرتبة من فرقة المشاة الرابعة والعشرين من جيش بنغلاديش، المرابطة في منطقة شيتاغونغ الكبرى.

ثامنا – التوصيات

٥٢ – إن استمرار عدم التنفيذ لجميع أحكام اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ على الوجه المناسب وفي التوقيت السليم، وعدم التصدي للتطورات التي تؤدي إلى زيادة تهميش الشعوب الأصلية، من المرجح أن يعزز من احتمالات تجدد عدم الاستقرار السياسي والنزاع العرقي في المنطقة. ويتضح رجحان احتمالات تحقق هذه النتائج مما شهدته الفترة التي أعقبت إبرام الاتفاق من نزاعات وأعمال عنف بين المستوطنين والشعوب الأصلية. ولذا فإن من المهم أهمية بالغة ألا يحدث مزيد من التأخر في تنفيذ الاتفاق. وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي تنفيذ التوصيات التالية الموجهة إلى الأطراف المعنية ذات الصلة، وذلك بمشاركة فعلية من الشعوب الأصلية في أراضي هضبة شيتاغونغ:

حكومة بنغلاديش

٥٣ – **يُوصى بأن تقوم حكومة بنغلاديش بما يلي:**

(أ) إعلان مسار زمني لتنفيذ جميع أحكام اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ، خلال الفترة المتبقية من مدته، على نحو يحدد طرائق التنفيذ، والمسؤولين عن التنفيذ من الأشخاص و/أو المؤسسات، بالتشاور مع لجنة تنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ؛

(ب) تيسير التسوية العاجلة لمنازعات الأراضي بواسطة اللجنة العقارية، عن طريق التعديل الفوري لقانون لجنة تسوية منازعات الأراضي لعام ٢٠٠١، وفقا لأحكام الاتفاق والتوصيات المقدمة من المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ؛

(ج) تنفيذ سحب تدريجي للمعسكرات المؤقتة للقوات المسلحة في المنطقة وفقا للاتفاق بهدف تقليص السيطرة العسكرية المفرطة وما ينتج عنها من توترات، وبالتالي استعادة الأحوال الطبيعية في المنطقة؛

(د) نقل المهام التي تؤديها عادة وكالات مدنية ولكن تضطلع بها حاليا القوات المسلحة، مثل المشاريع الإنمائية وأي أنشطة أخرى لا تتطلب مهارات عسكرية خاصة، إلى الإدارة المدنية وإلى المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق. وينبغي إصدار تعليمات مشفوعة ببيان الجزاءات، تحظر مشاركة القوات المسلحة في تسوية منازعات الأراضي، وحفظ القانون والنظام في الأحوال العادية، بما في ذلك مواقع التفتيش على الطرق البرية والطرق المائية ونقاط فحص المنتجات الحرجية، وغير ذلك من الأنشطة المدنية المعتادة. ويُرجى من حكومة بنغلاديش كذلك النظر في إزالة مواقع التفتيش غير اللازمة والقيود غير المعقولة المفروضة على أنشطة المنظمات غير الحكومية وعلى الأجانب؛

(هـ) تسليم جميع المواضيع والمهام المتفق عليها، على النحو المحدد في الاتفاق، إلى مجالس مقاطعات المنطقة، مع النفاذ الفوري لذلك، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لكفالة أن يؤدي المجلس الإقليمي لأراضي هضبة شيتاغونغ دوره أداء تاماً في التنسيق والإشراف على الإدارة العامة والتنمية في المنطقة وفي إسداء المشورة إلى الحكومة بشأن التشريعات؛

(و) التصدي لظاهرة الإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة لحقوق الإنسان في المنطقة، عن طريق الترتيب لإنشاء لجنة مستقلة ونزيهة ورفيعة المستوى للتحقيق في أعمال العنف التي تُرتكب ضد الشعوب الأصلية ويُشتبه في تورط الجيش وغيره من أجهزة إنفاذ القوانين فيها، وتقديم المسؤولين عن ارتكابها، لدى توافر الأدلة الكافية، إلى المحاكمة، وإنزال العقاب بمن يثبت ارتكابهم لها على نحو يجعلهم عبرة لغيرهم، وتقديم التعويضات لضحايا هذا العنف؛

(ز) إنشاء خدمات قانونية في المنطقة ووضع برنامج فعال للإعلام والتثقيف بحيث يتمكن ضحايا انتهاكات جرائم حقوق الإنسان والشهود على ارتكابها، وبخاصة جرائم العنف ضد المرأة، من استعمال وسائل الانتصاف القانونية؛

(ح) السماح لوكالات الأمم المتحدة، والمؤسسات والتنظيمات الدولية والوطنية والمحلية لحقوق الإنسان، بما فيها هيئة الرقابة الدولية، ولجنة أراضي هضبة شيتاغونغ، والمنظمات غير الحكومية، والصحافة، ووسائط الإعلام، بالتنقل بحرية ويُسر داخل المنطقة، بما في ذلك باغيهات والقطاعات الأخرى من اتحاد ساجيك، ومقاطعة باغيشاري الفرعية، ومقاطعة رانغاماتي، للاضطلاع بأعمال التحقيق والإبلاغ بشأن ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان في المنطقة، ومواصلة رصد الحالة دون عائق ودون مراقبة؛

(ط) دعوة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية وغيره من المقررين الخاصين المواضيعيين للقيام بتقييم الحالة في المنطقة؛

(ي) إدراج أحكام في دستور بنغلاديش في سياق التعديل المتوقع إجراؤه، تعترف اعترافا صريحا بالهوية والثقافة والحقوق المتفردة للشعوب الأصلية، مشفوعة بأحكام إضافية للضمانات؛

(ك) القيام رسميا بإقرار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، والتصديق على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩ والبروتوكول

الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وسحب التحفظات المتعلقة بأحكام معينة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

الأطراف المعنية الأخرى

٥٤ - لجنة بنغلاديش المعنية بحقوق الإنسان: التحقيق في الانتهاكات المدعاة لحقوق الشعوب الأصلية والسكان الآخرين لأراضي هضبة شيتاغونغ ونشر نتائج هذه التحقيقات، مشفوعة بالتوصيات ذات الصلة.

٥٥ - مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان، على الصعيدين الدولي والوطني: توفير الإمكانيات المالية وتقديم المساعدة التقنية للشعوب الأصلية في أراضي هضبة شيتاغونغ كي تتواصل مع الهيئات الحكومية الدولية المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان والمعاهدات البيئية، وذلك فيما يتعلق بالمعاهدات التي صدقت عليها بنغلاديش أو انضمت إليها، بما فيها اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٠٧، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٦ - إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة: صوغ آلية للرصد والفرز الصارمين لسجلات أفراد الجيش الوطني فيما يتعلق بحقوق الإنسان قبل إجازة مشاركتهم في عمليات حفظ السلام المضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة.

٥٧ - الوكالات المانحة الدولية في بنغلاديش: تفعيل التزاماتها بدعم تنفيذ اتفاق أراضي هضبة شيتاغونغ وكفالة التنمية على نحو يحترم الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعوب الأصلية، بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة، بما في ذلك اتباع نهج استراتيجي يفتح المجال للأعمال الإنمائية الفورية وكذلك الطويلة الأجل.

٥٨ - المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية: يوصى بأن يقوم المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية بما يلي:

(أ) التوصية بأن تمنع إدارة عمليات حفظ السلام مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والمدعى ارتكابهم انتهاكات من هذا القبيل من أفراد القوات الأمنية لبنغلاديش من المشاركة في أنشطة حفظ السلام الدولية المضطلع بها تحت إشراف الأمم المتحدة.

وينبغي أن يعيد المنتدى الدائم تأكيد توصياته التي وجهها إلى إدارة عمليات حفظ السلام في دورته الخامسة (انظر E/2006/43، الفقرة ٨٧)؛

(ب) التوصية بأن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطته في باغيهات والأماكن الأخرى في اتحاد ساجيك، ومقاطعة باغيشاري الفرعية، ومقاطعة رانغاماتي، والأماكن الأخرى ذات الصلة في أراضي هضبة شيتاغونغ، مع الاهتمام على وجه الخصوص بتلبية احتياجات الشعوب الأصلية المشردة داخليا في مجالات التعليم والرعاية الصحية والمعيشة. وينبغي للمنتدى أن يشجع البرنامج الإنمائي على أن يقدم إليه تقارير عن أعماله في أراضي هضبة شيتاغونغ؛

(ج) التوصية بأن تضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأنشطة في مجالي التعليم والرعاية الصحية في باغيهات والأماكن الأخرى في اتحاد ساجيك، ومقاطعة باغيشاري الفرعية، ومقاطعة رانغاماتي، والأماكن الأخرى ذات الصلة في أراضي هضبة شيتاغونغ، بهدف الاهتمام على وجه الخصوص بتلبية احتياجات الشعوب الأصلية المشردة داخليا التي لا تزال مفتقرة إلى إعادة التأهيل ولا تزال احتياجاتها الأساسية غير ملباة إلى الآن منذ توقيع الاتفاق في عام ١٩٩٧. وينبغي للمنتدى أن يشجع اليونيسيف على أن تقدم إليه تقارير عن أعمالها في أراضي هضبة شيتاغونغ؛

(د) إجراء دراسات إفرادية ودراسات مقارنة أكثر تعمقا بشأن اتفاقات السلام، مع التركيز على مسائل من قبيل الأسباب والعوامل والأحوال المؤدية إلى نجاح اتفاقات السلام أو فشلها وتأثير النزاعات المسلحة على الشعوب الأصلية، مع التركيز بصفة خاصة على حالة المرأة والطفل؛

(هـ) تكريس الموضوع الخاص لدورة المنتدى الدائم الثانية عشرة في عام ٢٠١٣، أو تكريس حلقة دراسية فنية، لعمليات بناء السلام وتنفيذ اتفاقات السلام ومبادرات منع نشوب النزاعات في أراضي الشعوب الأصلية.